

دراسة تأثير المخاطر المصرفية في جودة التقارير المالية باستخدام نموذج (Panel-ARDL)

"دراسة تجريبية على المصارف التجارية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

***The Impact of Banking Risks on The Quality of Financial Reports
Using the Panel-ARDL Model
"An Empirical Study On Syrian Commercial Banks Listed On The
Damascus Stock Exchange"***

د. هادي شوكت خليل^{1*}، د. ساميا أحمد داود²

¹ جامعة طرطوس - (سوريا)، hadi.khalil@hotmail.fr

² جامعة طرطوس - (سوريا)، Samiadwd2019@gmail.com

تاريخ التسليم: 26/9/2022 تاريخ التقييم: 30/9/2022 تاريخ القبول: 30/12/2022

Abstract

المخلص

This study examines the role played by banking risk in determining the quality of financial reports measured by the absolute value of discretionary accruals. By conducting an ARDL model through Eview 12, the results showed a significant and persistent (long-run) contribution of the banking risk in explaining the positive changes in discretionary accruals. This revealed evidence that the managers of the examined banks could feel pressure to take actions to manipulate the reported profits, mainly by influencing the discretionary accruals. It found that this latter is positively and significantly affected by the long-run relationship with the EBTP but negatively with the Equity ratio.

Keywords: Banking Risk, Quality of Financial Reports, loan losses Allowance LLA, ARDL-Model.

يهدف هذا البحث إلى اختبار تأثير المخاطر المصرفية في جودة التقارير المالية التي تم قياسها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية (الاختيارية). بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EViews 12 تم تحليل بيانات البانك الربعية 2018Q4-2012Q1 من خلال تنفيذ نموذج ARDL. أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً ومستمرّاً (طويل المدى) للمخاطر المصرفية في القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية. وأنّ القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية تتأثر بشكل إيجابي وكبير بالعلاقة طويلة المدى مع الأرباح غير المدارة (الأرباح قبل خصم الضريبة والمخصصات)، ولكنها تتأثر بشكل سلبي مع نسبة حقوق الملكية. تمّت مناقشة هذه النتائج وتقديم التوصيات بناء عليها.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، جودة التقارير المالية، نموذج مخصص خسائر القروض LLA، نموذج ARDL.

*المؤلف المراسل: د. ساميا أحمد داود، الإيميل: Samiadwd2019@gmail.com

1. مقدمة:

تلعب المصارف في أي هيكل اقتصادي دور الرافعة لمعدلات النمو الناتج القومي على مختلف مستويات ومكوناته وذلك خاصة من خلال الدور الذي تلعبه سواء بنشاط الوساطة المالية أو بتلك الأنشطة المرتبطة بالسوق المالي. فالنشاط التقليدي للمصارف يتمثل في قدرتها على تحقيق التوجيه الفعال للمدخرات من أصحاب الفائض المالي إلى المستثمرين الباحثين عن الأموال لتمويل مشاريعهم. هذا الدور يساهم في تعزيز نقل الأموال القابلة للإقراض باتجاه قنوات الإنفاق الاستثماري أو الاستثماري الخاص والعام وبالتالي في دفع وتيرة النمو الاقتصادي. بالطبع وبشكل مواز وداعم للنشاط التقليدي تندمج المصارف أيضاً بأنشطة سوقية سواء عن طريق البحث عن مصادر تمويل سوقية أو عن طريق استخدام هذه المصادر في الاستثمار في مراكز في سوق الأوراق المالية.

تتوقف قدرة المصارف على القيام بهذه الأنشطة بشكل عام على تمكنها من إدارة المفاضلة الدائمة Trade-Off بين المخاطر والعائد، إذ يجب على مدراء المصارف أن يحققوا عائداً كافياً لجذب أصحاب مصادر التمويل (رأس المال، الودائع، الديون) وحمايتهم من مشاكل الاستثمارات المالية مثل تكاليف الصفقات والمعلومات غير المتماثلة Asymmetric Information، لكن في الوقت نفسه يجب عدم التغاضي عن المخاطر المرتبطة بذلك وخاصة التي تتعلق بما نطلق عليه المخاطر الأخلاقية Moral Hazard. تنشأ هذه المخاطر في معظمها من جزاء قيام المدراء المصرفيين باستخدام أموال الغير بالاندماج عمداً في أنشطة خطيرة بغرض رفع معدل العائد على الأموال المستثمرة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى رفع الحوافز والمكافآت التي سيحصل عليها هؤلاء المدراء. ولقد أكدت دراسة (Choi & Pae, 2011) أن ممارسة بعض الشركات لسلوك إداري غير أخلاقي قد لا يعني بالضرورة الخروج عن النصوص القانونية، فالقوانين والمعايير المحاسبية تسمح باستخدام المدراء لحكمهم المهني والسلطة التقديرية عند إعداد القوائم المالية. وبالتالي عندما يتوفر لدى المدير الدافع والتبرير والفرصة، يكون مثلث التلاعب والاحتيال قد اكتمل. ومن هنا تظهر أهمية دراسة العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي وجودة التقارير المالية.

فجودة القوائم المالية وشفافيتها تعتبر عنصراً مهماً جداً في التعبير عن قدرة المصارف ونجاحها في دفع عجلة النمو في أي اقتصاد. وفي بورصة دمشق للأوراق المالية أظهرت التقارير المالية للمصارف المدرجة فيها أن هناك تبايناً في جودتها (شهيدي والعيسى، 2018) رغم استناد هذه التقارير إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، والتي يُنظر لها على أنها أكثر صرامة ونقصياً من معايير المحاسبة المحلية التي تحل محلها (Cormier et al., 2015). ولذلك فإن

موضوع جودة التقارير المالية وشفافيتها في المصارف السورية مازال بحاجة لمزيد من الدراسة لما لها من أهمية في تعزيز قدرة المصرف على الاضطلاع بدوره التقليدي والسوقي بالشكل المناسب.

2. مشكلة البحث:

هناك قلق متزايد عالمياً مرتبط بأهمية المعلومات المالية خاصة في مراحل التطور التكنولوجي والتكامل الاقتصادي الدولي، الأمر الذي قد يضع مزيداً من الضغط على مديري المصارف بحيث يميلون إلى التلاعب بالمعلومات المالية من أجل تلبية توقعات المحللين وتعزيز قيمة المصرف السوقية. لا شك أنّ الأرباح هي محور اهتمام المستثمرين (أصحاب مصادر الأموال) أكثر من غيرهم، وبالتالي فإنّ هذا يدفع المدراء إلى التأثير فيها أكثر من غيرها من المؤشرات. تتعدد طرق التأثير على هذا المتغير مع تعدد مراحل حسابه، بدءاً من الأرباح التشغيلية إلى صافي الربح وبالطبع مروراً بالمخصصات المعلنة التي يتم الاحتفاظ بها. ممّا لا شكّ فيه أنّ الأمر حين يتعلق بالصناعة المصرفية فإنّ أهم هذه المخصصات هو مخصص خسائر القروض Loan loss Allowance (LLA). يرتبط هذا المخصص بقدرة المصرف على التنبؤ بالقروض المتعثرة Delinquent Loan أو بمعدل التغطية منها Recovery Rate. يعد هذا المتغير على قدر كبير من الأهمية، فهو من جهة يقدم للملاك، ولعملاء المصرف وللجهات الرقابية صورة عن مدى نجاح المدراء في مهام إدارة مخاطر الائتمان، ومن جهة أخرى، يرتبط بمؤشر آخر (على قدر ذاته من الأهمية) وهو نسبة الملاءة المالية Solvency Ratio.

تمّ التأكيد على هذا المؤشر في اتفاقية Basel على مختلف إصداراتها، فهو ينص على أنّ رأس المال التنظيمي للمصرف يجب أن يكون كافياً لتغطية المخاطر المختلفة (الائتمان، السوقية، والتشغيلية). تتمثل نقطة تقاطع مخصص الديون المتعثرة مع معدل الملاءة المالية في أنّ المخصصات ودائماً حسب Basel، تعتبر جزءاً مهماً من رأس المال التنظيمي. ويشكل هذا الأمر في حد ذاته دافعاً إضافياً للمدراء للتأثير على متغير المخصصات كونه يساهم في زيادة رأس المال التنظيمي، وبالتالي في تحسين صورة المصرف أمام الجهات الرقابية والعملاء.

من هنا تأتي أهمية دراسة العلاقة بين دافع المدراء لممارسة التلاعب في أرباح الأنشطة المصرفية وبين معدلات الخطر المرتبطة بهذه الأنشطة. لا شك أنّ الصناعة المصرفية في سورية تشكل بيئة مناسبة لفحص هذه العلاقة، فمن ناحية، تلتزم المصارف في سورية وحسب التقارير التي تنشرها باتفاقية بازل الثانية، أي إنّ هذه التقارير يجب أن تحتوي على معلومات تظهر مدى نجاح المصارف السورية في الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية، لذلك لا بدّ من فحص جودة هذه التقارير للتأكد من قدرة المدراء المصرفيين في سورية على تحقيق عناصر الاتفاقية المذكورة. ومن ناحية

أخرى، عانى القطاع المالي في سورية خلال العقد الماضي من تداعيات الحرب، الأمر الذي أدى إلى تراكم العديد من المخاطر المالية المختلفة، فهل أثرت هذه البيئة من حالة عدم التأكد على ظهور حوافز أو دوافع لدى المدراء لإظهار وصياغة قوائم مالية جذابة للعملاء. على صعيد آخر، عند مراجعة التقارير المالية لأغلب المصارف التجارية السورية الخاصة في فترة مكونات رأس المال التنظيمي (وتحديداً بالنظر إلى مكونات نسبة الملاءة المالية)، يمكن ملاحظة وجود نسبة عالية من المخصصات وأبرزها تلك التي ترتبط بحساب نسبة الملاءة المالية. فمثلاً، تشكل الأرباح المالية غير المحققة نسبة كبيرة جداً من إجمالي الأصول قد تصل في بعض المصارف إلى 200% الأمر الذي يدعو للتساؤل عن مدى فعالية أرقام النسب المالية التي يقدمها هؤلاء المدراء. وعليه يطرح هذا البحث السؤال الرئيس الآتي:

هل تؤثر المخاطر المصرفية الكلية في جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ويتفرع منه:

1. هل تؤثر المخاطر المصرفية الكلية في القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية؟
2. هل تؤثر الأرباح قبل اقتطاع الضريبة والمخصص في القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية؟
3. أهمية البحث وأهدافه:

ما زالت قضية جودة التقارير المالية في حاجة إلى مزيد من الدراسات حول مختلف جوانبها، حيث أشارت دراسة (ريشو، 2013) إلى أن الدراسات السابقة لم تتفق حتى الآن على مفهوم محدد لجودة التقارير المالية، أو المقياس الأفضل لقياسها، وبالتالي يستجيب هذا البحث للمجتمع الأكاديمي من خلال تناوله لموضوع جودة التقارير المالية وقياسها من خلال استخدام نموذج مخصص خصائص القروض ILLA. كما ركزت أغلب الدراسات وخصوصاً دراسات المحاسبة الدولية التي تناولت موضوع جودة التقارير المالية على أثر تبني المعايير الدولية في هذه الجودة، إلا أن نتائج هذه الدراسات أظهرت تبايناً وعدم اتساق في هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال أشارت دراسة (Walker et al., 2013) إلى أن جودة التقارير المالية لا تتحدد فقط من خلال معايير المحاسبة، وبالتالي قد يكون هناك عوامل أخرى قادرة على تحديد جودة القوائم المالية أكثر من المعايير المحاسبية، وكاستجابة لهذه الدراسات يتناول هذا البحث المخاطر المصرفية كعامل قد يكون له بالغ التأثير في جودة التقارير المعدة وفقاً للمعايير الدولية.

ولهذا البحث أهمية عملية قيمة لتتوير المنظمين والمستثمرين والمستخدمين الآخرين (أصحاب المصالح المختلفة) حول الجوانب المختلفة لجودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. إنّ فهم جودة التقارير المالية ومعرفة ما هي العوامل المؤثرة فيها أمران ضروريان بسبب بيئات العمل المعقدة والتنافسية. كما أنّ الوصول إلى مرحلة يمكن فيها قياس جودة التقارير المالية بدقة سيساعد في التحقيق في القضايا العالمية الأخرى المتعلقة بالإصلاحات المحاسبية والتغيرات في أسواق رأس المال حول العالم. ولذلك يهدف البحث إلى دراسة تأثير المخاطر المصرفية الكلية في جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال استخدام نموذج (Panel-ARDL).

4. فروض البحث:

تستند المؤسسات المالية إلى جودة القرارات التي يتخذها أصحاب المصالح المختلفين بناء على جودة التقارير المالية التي يجب أن تعكس صورة دقيقة عن المركز المالي للشركة. ولكن عندما تتعرض المصارف للعديد من المخاطر الناشئة عن عوامل داخلية وخارجية نتيجة إما تزايد المنافسة المحلية أو العالمية أو زيادة التقلبات الشديدة في أسعار الفائدة وأسعار العملات والأسهم والسندات أو التأثيرات الخارجية للاستثمارات المتنقلة عبر البلدان، سوف تزداد تقلبات الإيرادات لهذه المؤسسات وبالتالي الأرباح التي تعبر عن أدائها هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لا يُطلب من المصارف عادةً الاحتفاظ برأس مال مقابل معظم الأنشطة القائمة على الرسوم، حيث يشير الافتقار إلى متطلبات رأس المال التنظيمي إلى درجة أعلى من الرفاعة المالية وزيادة تقلبات الأرباح في مثل هذه الأنشطة (DeYoung and Roland, 2001). ولقد أظهرت دراسة (Guo et al., 2021) أنّ انخراط إدارة المصرف في المزيد من الأنشطة غير التقليدية سيزيد الحافز لدى مديري المصارف للتلاعب بالأرقام المحاسبية لتسهيل أرباحهم. وبالتالي إنّ الارتباط بين المخاطر المصرفية المختلفة الناجمة عن الأنشطة المختلفة للمصرف وجودة التقارير المالية المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات التقديرية هو سؤال تجريبي. وعليه فإنّ الفرضية الرئيسة للبحث هي كالآتي:

H: تؤثر المخاطر المصرفية الكلية تأثيراً سلبياً في جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في

بورصة دمشق للأوراق المالية.

وتتفرع منها الفروض الآتي:

H₁: تؤثر المخاطر المصرفية الكلية تأثيراً إيجابياً في القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية.

H₂: تؤثر الأرباح قبل اقتطاع المخصصات والضريبة تأثيراً إيجابياً في القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية.

5. منهجية البحث:

يتبع هذا البحث المنهج التجريبي الذي يستند إلى المدخلين الاستنباطي والاستقرائي. ولقد تمّ جمع البيانات من التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ

عددها 11 مصرفاً (حيث تمّ استبعاد المصارف الإسلامية والبالغ عددها ثلاثة مصارف)، للفترة الممتدة من عام 2012Q1 وحتى 2018Q4 (11 مصرف X 28 فترة = 308 مشاهدة). ولقد تمّ قياس جودة التقارير المالية في المصارف من خلال اتباع مدخل المستحقات المحددة، بدلاً من مدخل المستحقات الإجمالية التي اعتمدها الدراسات السابقة عند قياس جودة التقارير المالية (شهيد والعيسى، 2018) و (Peña & Franco, 2017; Baig & Khan, 2016; Mongrut & Winkelried, 2019;) و (Junior et al., 2018) وذلك لأنّ مخصص خسائر القروض يمثل استحقاقاً كبيراً نسبياً في المصارف، وبالتالي فإنّ له تأثيراً عالياً في أرباح المصرف (Kanagaretnam et al., 2004;) و (vanOosterbosch, 2010). كما تمّ اتباع مدخل الميزانية العمومية loan losses Allowance (LLA) balance sheet approach بدلاً من مدخل قائمة الدخل (LLP) loan loss provision income statement approach لأنّ هذا المدخل يركز بشدة على رصيد LLA الذي يمكن استخدامه لتحقيق العديد من الأهداف مثل إنتاج ميزانية عمومية متحفظة، وتلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، وإدارة الأرباح (Olson, & Zoubi, 2014). كما أشارت دراسة (Beaver and Engel, 1996) إلى أنّ مدخل قائمة الدخل لا يتفوق من ناحية المزايا على مدخل الميزانية العمومية، لأنه من خلال دراسة LLA سيتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم البنوك وتقييم الأداء بشكل أكثر دقة، كما يركز المنظمون في البنوك على كفاية رأس المال للبنوك التي تستخدم LLA بدلاً من LLP. كما أشارت دراسة (Olson, & Zoubi, 2014) إلى أنّ الهيئات التنظيمية تسمح باستخدام جزء من LLA في حساب رأس المال من المستوى الثاني (Tier II)، وأنّ مدققي البنوك يهتمون أيضاً بمدى كفاية نظام LLA. وأنّ المشاركين في سوق الأوراق المالية يستخدمون المعلومات المعروضة في الميزانية العمومية للبنوك أكثر من العناصر المعروضة في بيانات الدخل الخاصة بهم. وأنّ البنوك قد تستخدم كلا المدخلين لتحقيق العديد من الأهداف المختلفة التي يمكن تحقيقها إما من خلال مدخل قائمة الدخل أو مدخل الميزانية العمومية. كما تمّ قياس المخاطر المصرفية الكلية من خلال جمع المخاطر الائتمانية (الأصول المرجحة بالخطر، السوقية، والتشغيلية). وتمّ تحليل البيانات (308 مشاهدة منظمة وفق بيانات بانل Panel Data) باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12، كما تمّ استخدام تقنيات الإحصاء الوصفي والاقتصاد القياسي لقياس العلاقات واختبار فروض البحث.

6. الإطار النظري وتعريف متغيرات البحث:

1.6: المخاطر المصرفية: يفضل بعض مديري المصارف والمساهمين أن تمتلك المصارف مستوى أقل من رأس المال، لأن مستوى معين من الأرباح سيمثل عائداً أعلى على حقوق الملكية إذا كان

المصرف يحتفظ برأس مال أقل، وهذا ما يسمى تأثير الرفع المالي، والذي قد ينعكس في رفع مكافآت المديرين من جهة، وفي رفع أسعار أسهم المساهمين في الظروف الاقتصادية المواتية من جهة ثانية. ولكن في المقابل، مع زيادة معدلات الرفع المالي سيزداد الخطر المرافق لها، وبالتالي سيراكم كل مصرف مستوى مرتفعاً من المخاطر، مما سينعكس على زيادة مستوى المخاطر على مستوى القطاع المصرفي ككل. فمن ناحية، يلجأ المدراء، من أجل رفع معدل العائد على الأصول، إلى منح قروض لجهات ذات كفاءة ائتمانية منخفضة، ويطلبون بالمقابل فائدة مرتفعة لتغطية هذا الخطر. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة المكافآت للمدراء وأرباح المساهمين. ومن ناحية أخرى، لا يأخذ المنظّمون (صناع السياسات) هذا الأمر في الحسبان لأنّ اهتمامهم ينصبّ على سلامة النظام المصرفي. فلتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، نلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة مطالبة المنظّمين إدارة المصرف بزيادة مستويات رأس المال المصرفي. لذلك تعتبر متطلبات رأس المال التي تفرضها الحكومة طريقة أخرى لتقليل المخاطر الأخلاقية في المؤسسات المالية، فعندما تُجبر المصارف على الاحتفاظ بقدر كبير من رأس المال (الأهم)، فإنها ستخسر الكثير إذا فشلت، وبالتالي فمن المرجح أن تمارس أنشطة أقلّ خطورة.

تواجه المصارف عناصر مختلفة من المخاطر التي يتطلب تحديدها وفهمها وقياسها وإدارتها. ولقد حددت اتفاقية بازل 2 لرأس المال ثلاثة مصادر رئيسية للمخاطر وهي: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. بينما أضافت اتفاقية بازل الثالثة مخاطر السيولة. تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وضوحاً سواء بالنظر إلى طبيعة نشاطه التقليدي الرئيسي (قبول الودائع ومنح القروض) أو من حيث الخسائر المحتملة المرتبطة بهذه النوع من المخاطر. فمثلاً قد يؤدي تقصير عدد صغير من العملاء في تسديد قروضهم إلى خسارة كبيرة للغاية بشكل عام للمصرف. ولكن ليست جميع حالات التخلف عن السداد قد تؤدي بالضرورة إلى خسارة عالية للمصرف، لأن الخسارة في حالة التخلف عن السداد تعتمد على النسبة المئوية التي يمكن للمصرف استردادها من المقرض المتعثّر (Van gestel and Baesens, 2009)، كما يعتمد الاسترداد أيضاً على وجود الضمانات. ولكن بشكل عام تتكون مخاطر الائتمان من عنصرين وهما: **مخاطر التخلف** (احتمالية التخلف عن السداد) **Default Risk**، و**مخاطر الخسارة** **Loss Risk**. التعريف الأكثر شيوعاً لحدث التخلف عن السداد هو تأخير السداد لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. وتتوقف مخاطر التخلف عن السداد على العديد من العوامل الكمية (أعباء الديون) والنوعية (الحالة العامة للصناعة التي ينتمي إليها العميل). من ناحية أخرى وفي حالة التخلف عن السداد **In case of Default**، تنتج الخسارة الفعلية **Actual Loss**، وبالتالي يرتبط مفهوم خطر الخسارة بمفهوم

الخسارة في حال التخلف عن الدفع (LGD) Loss Given Default. يحدّد هذا المفهوم الخسارة كجزء بسيط من حجم الأصل المعرض للخطر (القرض أو ورقة الدين) وذلك في حالة التخلف عن السداد. تمّ استخدام هذا المصطلح بداية في اتفاقية بازل 2. ففي حالة عدم الخسارة (أي في حال تمكن المقرض من الدفع)، فإنّ LGD تساوي صفرًا. بينما عندما يفقد المقرض قيمة الأصل المعرض للخطر بالكامل، فإنّ LGD يساوي 100%.

بالنسبة لمخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المصرف على تلبية التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة الحالية والمستقبلية بكفاءة دون التأثير على العمليات اليومية أو الوضع المالي له. تنشأ مشاكل السيولة عند وجود اختلافات في الأجل المستقبلية بين الأصول (استخدامات مصادر التمويل) والمطلوبات (مصادر التمويل) في الميزانية العمومية. بحيث يجب توقع مثل هذه الاختلافات Gaps لضمان أن تكون تكلفة التمويل بالمستويات العادية ولتجنب تكاليف التمويل المرتفعة للغاية من خلال ما يسمى «Last minute actions».

أما بالنسبة لمخاطر السوق، تتخذ المصارف عادة مراكز في السوق Open Positions للاستثمار أو للتحوط وتقليل المخاطر في مراكزها الحالية. لذلك إنّ مراكز السوق النقدية أو تلك المرتبطة بالمشتقات تجعل المصرف عرضة لتقلبات السوق السلبية وغير المتوقعة. ومن المصادر التقليدية لمخاطر السوق هي التحركات في أسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع وأسعار الفائدة.

أما فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية فقد عرّفت لجنة بازل هذه المخاطر على أنها مخاطر الخسائر الناتجة عن العمليات أو الأنظمة الداخلية غير المناسبة أو الفاشلة. يتمّ تشجيع البنوك على تحسين تقنياتها للتحكم في المخاطر التشغيلية لأنّ القيام بذلك يمكن أن يقلّل من حالات الفشل في النظام المصرفي.

تخضع المصارف عادة ووفقاً لاتفاقية بازل لمتطلبات رأس المال، والتي تجبرها على الاحتفاظ بحدّ أدنى من رأس المال التنظيمي (tier1 و tier2) (أو حقوق الملكية) كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بالخطر Risk Weighted Assets. أي أنّه يتمّ توزيع الأصول والأنشطة خارج الميزانية إلى فئات متعددة، يُعطى كل منها وزناً مختلفاً لتعكس درجة مخاطر الائتمان. انطلاقاً من هذا يمكن اعتبار مجموع الأصول المرجحة بالخطر هو مقياس عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف. ولكن أيضاً لا بدّ من زيادة الحد الأدنى لرأس المال لكي يغطي أيضاً كامل المخاطر التسويقية والتشغيلية (بازل 2). أما بالنسبة لمخاطر السيولة فقد أضافت اتفاقية بازل الثالثة محوراً خاصاً لإجبار المصارف على الاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة ذات الجودة العالية والتي تكفي

لمساعدة المصرف لمقاومة سيناريو أزمة يستمر لمدة 30 يوماً (معدل سيولة قصير الأجل (LCR) ولمدة عام (معدل سيولة طويل الأجل (NSFR)، (BIS, 2010).

باختصار وبعد هذا العرض الموجز للمخاطر المصرفية المختلفة سنتمّ الاستفادة من آليات ومقترحات إدارتها وفقاً لاتفاقيات بازل I، II، III والتي نصت على ضرورة الاحتفاظ بنسبة ملاءة مالية Capital Adequacy Ratio يكون فيها رأس المال التنظيمي (البسط) كافياً لتغطية على الأقل بين (8% إلى 13%) من الأصول المرجحة بالخطر وكامل المخاطر السوقية والتشغيلية (المقام). في الواقع تمّت الاستفادة من هذه النسبة من ناحيتين: أولاً، سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر إجمالي للمخاطر المصرفية وهو مجموع الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية. ثانياً: قد يعكس هذا المؤشر العلاقة المباشرة بين مستويات المخاطر المصرفية وممارسات إدارة الأرباح (جودة التقارير المالية) من جهة أخرى، فمثلاً قد يتمثل إجبار المصارف على الالتزام بحدّ أدنى من رأس المال التنظيمي (ليغطي المخاطر المصرفية) مصدراً وحافزاً إضافياً لممارسة إدارة للأرباح. وبالتأكيد تُعزز هذه الفكرة عندما نتذكر أنّ المخصصات المصرفية (مخصصات الخسائر ومخصصات إعادة تقييم الأصول) تمثل أحد أهمّ مكونات رأس المال التنظيمي Regulatory Capital.

2.6: جودة التقارير المالية: وفقاً لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة (ASB)، ومجلس معايير المحاسبة الأسترالية (AASB)، تمثل جودة التقارير المالية القوائم المالية التي توفر معلومات دقيقة وعادلة حول المركز المالي الأساسي والأداء الاقتصادي للمنظمة. ويرتبط المبدأ الأساسي لتقييم جودة التقارير المالية بخاصية مصداقية faithfulness وملاءمة Relevance المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية للشركة. تساعد هذه الخصائص النوعية في توفير تقييم سهل لمدى منفعة التقارير المالية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة مستوى جودة هذه التقارير. ولتحقيق هذا المستوى من الجودة، يجب أن تكون التقارير المالية ممثلة بأمانة، وقابلة للمقارنة، ويمكن التحقق منها، ووقّية، وقابلة للفهم. وبالتالي، تمّ اعتبار التقارير المالية الشفافة، وغير المضللة للمستخدمين؛ والتي تشمل كل من الدقة والقدرة على التنبؤ كمؤشرات على جودة التقارير المالية العالية (Gajevszky, 2015).

2.2.6: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية: تناولت الدراسات المحاسبية العديد من العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية مثل الحوكمة، ومهنة المحاسبة، والعوامل الاقتصادية، والقوى الدولية، والضرائب، والأنظمة السياسية (Gajevszky, 2015). وتشمل هذه التأثيرات: إدارة الأرباح، وممارسات حوكمة الشركات، وأسواق رأس المال، والرقابة الداخلية، وأنظمة التقارير الداخلية، ومعايير

المحاسبة، وتكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات المحاسبية، والتدقيق، والتحفيز المحاسبي، وإعادة التقييم المالي، وسمعة الشركة، والثقافة، وأخلاقيات العمل، وحجم المنظمة الاقتصادي، وعمره، وحجم مجلس الإدارة... إلخ (Herath & Albarqi, 2017). وبالتالي، تم الاعتماد على عوامل أخرى لقياس الجودة غير المعلومات المالية الواردة في تقارير المنظمة (Pounder, 2013). وسيركز هذا البحث على إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

3.2.6: إدارة الأرباح: إدارة الأرباح هي العملية التي يتم من خلالها التلاعب بالمعلومات المالية بغرض عرض المركز المالي والأداء المالي للشركة بصورة لا تعكس مركزها وأداءها الحقيقيين. حيث تم تعريف هذا المفهوم على أنه: "استخدام المديرين لحكمهم المهني judgment بغرض التأثير في التقارير المالية وفي المعاملات الاقتصادية وتغيير التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة أو للتأثير على العقود "النتائج التي تعتمد على أرقام المحاسبة المبلغ عنها" (Healy & Wahlen, 1999, p.368).

يهتم المستثمرون والمستخدمون بالمعلومات المالية ذات الجودة العالية، ويمكنهم تحقيق ذلك من خلال الحكم على جودة الأرباح التي تُعرف بأنها أحد أهم مؤشرات كفاءة سوق رأس المال (Herath & Albarqi, 2017)، كما أن لجودة الأرباح دوراً هاماً في تحقيق منفعة القرار Usefulness. وبالتالي أصبحت جودة الأرباح مؤشراً هاماً لتقييم الصحة المالية للمنظمة وللدلالة على مستوى موثوقية الأرباح المبلغ عنها (Usman, 2013). علاوة على ذلك، تم استخدام هذا المؤشر كأداة تحليل لتقييم آثار المعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي وحوكمة الشركات وتكلفة رأس المال. ولقد اعتدت الدراسات في هذا المجال على العديد من المقاييس للتعبير عن جودة الأرباح، مثل: استمرار الأرباح والقدرة على التنبؤ وتمهيد الأرباح والمستحقات غير الطبيعية (الاختيارية)، وجودة المستحقات، وخاصية الملاءمة والتوقيت المناسب، والتحفيز وتباين الأرباح. وتتأثر جودة الأرباح أيضاً بعوامل أخرى مثل الحوافز الإدارية والإجراءات التنظيمية، فكلما زادت مشاركة المنظمة في إدارة الأرباح، انخفضت جودة التقارير المالية لهذه المنظمة (Herath & Albarqi, 2017).

7. الدراسات السابقة

دراسة (Islami et al., 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في إدارة الأرباح في البنوك الإندونيسية التقليدية. وتشمل هذه العوامل مخاطر الائتمان، ونسبة كفاية رأس المال (CAR)، والحجم، والملكية الإدارية والملكية المؤسسية كمتغيرات مستقلة ومتغيرات إدارة الأرباح كمتغيرات تابعة. تم جمع البيانات للدراسة من عينة مستهدفة مكونة من 55 مصرفاً خاصاً خلال الفترة من 2015-2017. وبلغ عدد المشاهدات

في هذه الدراسة 141 مشاهدة. أسلوب التحليل المستخدم في هذه الدراسة هو تحليل الانحدار المتعدد. ولقد أظهرت النتائج أنّ العوامل المتمثلة بحجم المصرف، وCAR لها تأثير إيجابي وهام على إدارة الأرباح للبنوك الخاصة التقليدية في إندونيسيا. بينما عامل ملكية الإدارة فله تأثير سلبي وهام على إدارة الأرباح. في حين أنّ عوامل الملكية المؤسسية ليس لها تأثير كبير على إدارة الأرباح.

دراسة (Metlej *et al.*, 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إدارة المخاطر المصرفية على جودة الإفصاح في التقارير المالية. ولقد تمّ جمع البيانات عن طريق توزيع استبانة على مجموعة مكونة من مديري إدارة المخاطر ومديري إدارات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اللبنانية، بالإضافة إلى عينة من مدققي الحسابات التابعين لـ نقابة المحاسبين القانونيين في لبنان. وبلغ حجم العينة النهائية 303 استبانة. ولقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفية وتحليل الانحدار المتعدد باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS. ولقد أظهرت النتائج أنّ هناك ارتباطاً إيجابياً بين مستوى الإفصاح عن الخطر المالي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى وجود علاقة وثيقة بين التدقيق وإدارة المخاطر، الأمر الذي ينعكس في جودة الإفصاح بحيث تؤدي الكفاءة والفاعلية في العمل المصرفي إلى السيطرة على هذه المخاطر وتجنبها في المستقبل.

دراسة (Religiosa *et al.*, 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير مخاطر الشركة والسيولة والرافعة المالية ونسبة كفاية رأس المال على إدارة الأرباح، وما إذا كانت نسبة كفاية رأس المال تعدّل العلاقة بين مخاطر الشركة والسيولة والرافعة المالية وإدارة الأرباح للشركات المصرفية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة 2014-2018. استخدمت الدراسة تقنية العينات المستهدفة بناءً على معايير محددة وتمّ إجراء تحليل البيانات عن طريق تحليل الانحدار المتعدد باستخدام إصدار EViews 11. أظهرت النتائج أنّ مخاطر الشركة تؤثر بشكل إيجابي في إدارة الأرباح، بينما تؤثر السيولة وكفاية رأس المال بشكل سلبي في إدارة الأرباح، في حين لم تجد تأثيراً للرافعة المالية. وأنّ معدل كفاية رأس المال تتوسط العلاقة بين السيولة وإدارة الأرباح. كما تؤثر جميع المتغيرات بشكل متزامن في ممارسة إدارة الأرباح بشكل ضعيف.

دراسة (Guo *et al.*, 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الأنشطة المصرفية غير التقليدية في جودة التقارير المالية للمصرف، ثم تحليل الأنشطة المصرفية غير التقليدية إلى دخل رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ودخل التجارة لدراسة تأثيرها في جودة التقارير المالية للمصرف. ولقد تمّ استخدام نسبة الدخل من غير

الفوائد إلى إجمالي الدخل التشغيلي لقياس اعتماد المصرف على الأنشطة غير التقليدية. ونموذج مخصص خسائر القروض LLP لقياس جودة التقارير المالية. وتكونت عينة البحث من مجموعة من البنوك الأمريكية خلال الفترة 1993-2012. ولقد أظهرت النتائج أنّ نسبة الدخل من غير الفوائد للبنوك إلى إجمالي الدخل التشغيلي مرتبطة بشكل إيجابي وكبير بحجم المستحقات التقديرية DLLP، مما يشير إلى أن زيادة حصة الأنشطة غير التقليدية في مجموعة من الأنشطة المصرفية يقلل من جودة أرباح البنوك. كما أظهرت النتائج أنّ هناك علاقة إيجابية وهامة بين حجم DLLP ودخل الرسوم، ولكنها لم تجد أي ارتباط مهم بين DLLP ودخل التداول. كما أثبتت الدراسة أنّ تأثير الأنشطة غير التقليدية على جودة أرباح البنوك مدفوعاً بشكل أساسي بالأنشطة المصرفية الاستثمارية القائمة على الرسوم (بدلاً من الدخل التجاري). وأنّ ارتفاع الدخل غير القائم على الفائدة يقلل المشاركة من توقيت التعرّف على الخسائر للبنوك وتزيد من تعرض البنوك لتدهور الأصول (أي مستويات أعلى من LLP والمزيد من القروض المخصصة).

8. النتائج والمناقشة

1.8: قياس متغيرات الدراسة:

لحساب المستحقات التقديرية DLLA غير الطبيعية (الاختيارية) تمّ بداية تقدير نموذج الانحدار OLS regression models في المعادلة رقم (1) بغرض فصل المستحقات إلى مستحقات غير اختيارية (التي لا تملك الإدارة سلطة تقديرية بشأنها)، ومستحقات اختيارية (والتي يمكن للإدارة تقديرها) أي بواقي النموذج في المعادلة رقم (1) هي عبارة عن DLLA، وبالتالي تعدّ القيمة المطلقة للبواقي هي المؤشر على جودة التقارير المالية للمصرف. فكلما ارتفعت القيمة المطلقة لـ DLLA، انخفضت جودة التقارير المالية للمصرف. يمكن تمثيل النموذج في المرحلة الأولى وفق الآتي:

$$LLA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 LCO_{it} + \alpha_2 CHNPL_{it} + \alpha_3 NPL_{it-1} + \alpha_4 CHLOAN_{it} + e_{it} \quad (1)$$

حيث يمثل LLA_{it} : إجمالي مخصص خسائر القروض في نهاية الفترة t للشركة i مقسوماً على إجمالي القروض في بداية الفترة. ويمثل LCO_{it} : صافي القروض المعدومة (المشطوبة) خلال الفترة t مقسوماً على إجمالي القروض في بداية الفترة. بينما يمثل $CHNPL_{it}$: التغير في حسابات القروض غير العاملة بين الفترة t والفترة $t-1$ مقسوماً على إجمالي القروض في بداية الفترة. بينما ويمثل NPL_{t-1} : القروض المتعثرة في بداية الفترة مقسوماً على إجمالي القروض في بداية الفترة. أما $CHLOAN_{it}$: التغير في قيمة القروض الفترة t والفترة $t-1$ مقسوماً على إجمالي القروض في بداية الفترة. وأخيراً يمثل e_{it} : بواقي النموذج التي تعكس المستحقات الاختيارية.

يتضمن هذا النموذج لمخصصات خسائر القروض متغيرات تمثل توقعات إدارة البنوك لخسائر القروض. تستند هذه التوقعات إلى معلومات حول صافي القروض المعدومة (LCO_{it}) للفترة الحالية (وهي خسائر محققة على القروض)، وكذلك التغير في القروض غير العاملة في الفترة السابقة والفترة الحالية ($CHNPL_{it}$) والقروض غير العاملة في بداية الفترة. لذلك من المتوقع أن تكون المعاملات الخاصة بهذه المتغيرات (a_1, a_2, a_3) ذات إشارة إيجابية، فحسب دراسة كل من (Kanagaretnam *et al.*, 2005; Ryan, 2007) كلما زادت القروض غير العاملة في بداية الفترة، والتغير في القروض العاملة خلال الفترة والقروض المعدومة من المتوقع أن يزيد مخصص خسائر القروض. كما أنه من المتوقع أن تكون علامة معامل التغير في إجمالي القروض (a_4) إيجابية لأنه، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات، من المرجح أن تؤدي الزيادة في القروض إلى زيادة مخصص خسارة القرض بسبب القروض المشكوك في تحصيلها (Kanagaretnam *et al.*, 2005; Ryan, 2007).

ولاختبار فروض البحث يتم أخذ البواقي من النموذج السابق، التي تعكس المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، ثم يتم أخذ القيمة المطلقة للبواقي (DLLA)، فكلما زادت القيمة المطلقة لـ DLLA، زادت ممارسة إدارة الأرباح بشكل أعلى. وبالتالي يمكن تمثيل نموذج الانحدار رقم (2) على النحو الآتي:

$$DLLA_{it} = a_0 + a_1 BANK_RISK_{it} + a_2 EBTP_{it} + a_3 EQTA_{it} + a_4 EARNTA_{it} + a_5 SIZE_{it} + a_6 INF_{it} + e_{it} \quad (2)$$

حيث يمثل: $DLLA_{it}$ القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية. ويمثل $BankRisk$: مؤشر المخاطر المصرفية الإجمالية. و $EBTP_{it}$: الربح قبل المخصصات والضرائب مقسوماً على إجمالي الأصول أول الفترة. و $EQTA_{it}$: الرافعة المالية (إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول). و $EARNTA_{it}$: معدل العائد على الاستثمار (صافي الربح/إجمالي الأصول). و $SIZE_{it}$: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. و INF_{it} : معدل التضخم. e_{it} : بواقي النموذج.

يعبر المتغير $BankRisk$ عن المخاطر المصرفية بما فيها المخاطر الائتمانية، السوقية، والتشغيلية، فمن المفترض كلما زاد اندماج المصرف بالأنشطة الخطرة زاد العائد المتوقع، لذلك من المرجح أن يزداد الحافز لدى المدراء لممارسة إدارة أرباح أكثر في حال كانت العوائد الفعلية أقل أو مختلفة عن العوائد المتوقعة. من ناحية أخرى، كلما زادت المخاطر المصرفية يتوقع من المدراء الاحتفاظ بمخصصات أكثر، وذلك كون هذا المخصص يعتبر من أهم مكونات رأس المال التنظيمي اللازم لتغطية هذه المخاطر. لذلك يجد المدراء أنفسهم أمام فرصة كبيرة لتعظيم تلك المخصصات

المختلفة وذلك بحجة بناء محفظة من رأس المال التنظيمي وفقاً للقواعد المعمول بها في الاتفاقيات. أي إنه من المرجح أن يأخذ المعامل a1 إشارة موجبة. كما يلتقط المتغير EBTP حوافز تمهيد الدخل المتعلقة بالأداء غير المُدار مسبقاً (الأرباح قبل اقتطاع المخصص والضرائب)، فمن المتوقع أن تكون إشارة EBTP موجبة، لأن مديري البنوك سيزيدون من DLLP عندما يكون EBTP مرتفعاً، ويقللون من DLLP عندما يكون EBTP منخفضاً. ويشير المتغير EQTA إلى نسبة رأس المال Equity إلى إجمالي الأصول، يجب أن يساعد هذا المتغير في الكشف عن الاشتباه في ممارسة التلاعب في الأرباح من قبل المدراء في المصارف المدروسة. فعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين هذا المتغير وبين المخصصات الاختيارية يشير إلى أن المدراء يتبعون في سياسات اقتطاع مخصصات الخسائر منهجاً مستقلاً عن حجم رأس المال لديهم وهذا الأمر لا ينسجم مع نظريات إدارة المخاطر. أما العلاقة ذات الدلالة الإحصائية فتفسيرها يعتمد على اتجاه العلاقة بين حجم الأرباح المحققة ودورها في دفع المدراء للتلاعب بها من عدمه. فارتفاع الأرباح يجب أن يدفع المدراء إلى تخفيض توقعاتهم لضرورة اقتطاع مخصصات خسائر أكبر وبالعكس زيادة رأس المال من نوع CET عملاً بتوصيات بازل الثالثة تحت ما يسمى احتياطي الحفاظ على رأس المال. في هذه الحالة من المرجح أن تشير العلاقة السلبية بين رأس المال من نوع الأسهم وبين حجم المخصصات الاختيارية إلى وجود اشتباه بممارسات إدارة الأرباح، والعكس صحيح. يمثل المتغير SIZE و INF متغيرات ضابطة في النموذج.

2.8: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يظهر الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.					
Std. Dev.	Minimum	Maximum	Median	Mean	
					المتغيرات التابعة
0.135722	0.021108	0.613383	0.309471	0.290255	LLA
0.032667	0.000165	0.146426	0.033194	0.040911	DLLA
					المتغيرات المستقلة
0.216086	0	0.870217	0.314875	0.34688	LCO
0.056316	-0.165128	0.279791	0.011972	0.019548	CHNPL
0.172593	-0.66902	1.668819	0.012835	0.032891	CHLOAN
0.189488	0.004396	0.851637	0.369353	0.387651	LASTNPL
0.185397	0.231616	1.039915	0.582603	0.57584	BANK_RISK
0.18955	0.01195	0.816964	0.152153	0.218096	EQTA
0.092153	-0.107713	0.724524	0.024477	0.05555	EBTP
0.351819	-0.3104	1.2122	0.3304	0.309444	INF

0.059868	-0.125783	0.36266	0.009191	0.031157	EARNTA
0.682852	16.33302	19.53727	17.92618	17.93191	SIZE
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 12.EVIEWS.					

بلغ متوسط نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض لمفردات العينة 29 % وهي نسبة مقبولة بالنظر إلى خصوصية الفترة المدروسة والتي تزامنت مع فترة الحرب في سورية وارتفاع احتمال التخلف عن السداد. كانت هذه النسبة منسجمة إلى حد ما مع نسبة القروض المعدومة Charge-offs والتي بلغت ما يعادل 34% من إجمالي القروض. يعكس تقارب النسب السابقة نوعاً من الارتباط بين مخصص خسائر القروض وبين حجم الديون المعدومة لدى مصارف العينة. في حين سجل متوسط التغير الربعي في حجم القروض غير العاملة مقدار 1.9% وهو ما يعادل نصف مستوى التغير في إجمالي القروض والذي بلغ 3.2%. خاصة أنّ حجم القروض غير العاملة بلغ نسبة مرتفعة نسبياً والتي قاربت الـ 38%.

فيما يتعلق بالنموذج الذي يختبر أثر المخاطر المصرفية في ممارسات إدارة الأرباح (المعادلة رقم 2)، فقد أظهر الجدول السابق أنّ متوسط المخاطر المصرفية (الائتمان، السوقية، التشغيلية) بلغ مقدار 57% بالنسبة إلى إجمالي الأصول. وهي نسبة مقبولة إلى حد ما باعتبار أنّ نصف الأنشطة المصرفية فقط يعتبر خطراً وهي النسبة التي تحتاج إلى تغطية من رأس المال التنظيمي. تتعزز هذه النسبة بالنظر أيضاً إلى النسبة المرتفعة نسبياً لرأس المال إلى إجمالي الأصول والتي بلغت ما يقارب 21%. كما أنّ انخفاض اندماج المصارف في الأصول الخطرة انعكس في تواضع متوسط نسبة الإيرادات قبل الضريبة والمخصص والذي بلغ 5% من إجمالي الأصول. في الوقت ذاته لم تكن هذه النسبة كافية لتغطية الارتفاع في معدل التضخم الذي بلغ بالمتوسط مستوى 30% خلال الفترة المدروسة. بمعنى آخر، إنّ معدل العائد الحقيقي على الأنشطة المصرفية بلغ مستويات سالبة وهذا لا ينسجم أبداً مع انخفاض نسبة المخاطرة في إجمالي الأنشطة المصرفية. ويمكن تبرير هذه النتيجة أيضاً بالنظر إلى متوسط نسبة العائد إلى إجمالي الأصول ROA والذي بلغ فقط ما يقارب 3.1%. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة تقلبات العائد لم تبلغ مستويات مرتفعة بعد أن وصلت فقط إلى مستوى 9% و5% لكل من معدل العائد قبل الضريبة والمخصص ولمعدل العائد على الأصول على التوالي. بالنظر إلى قيمة معامل الاختلاف Coefficient of Variance نجد أنها بلغت ما يقارب 184% بالنسبة إلى معدل العائد قبل الضريبة والمخصص، بينما بلغت 161% بالنسبة لمعدل العائد على إجمالي الأصول، أي إنّ التشتت في معدل العائد قبل خصم المخصصات أكبر منه بعد خصمها، وبالتالي يمكن الاشتباه باستخدام إدارة المصارف لسياسة اقتطاع المخصصات

في تخفيض نسبة التقلب (زيادة أو نقصان). بعبارة أخرى، من الممكن أن تقدم هذه النتيجة رؤية استباقية على ضلوع الإدارة في المصارف المدروسة في ممارسة إدارة الأرباح.

3.8: اختبارات تحديد النموذج الملائم

يعرض الجدول رقم (2) نتائج اختبارات تحديد النموذج الملائم، والتي تظهر أن نموذج الآثار

العشوائية هو النموذج الأفضل لتفسير النتائج.

الجدول رقم (2): نتائج اختبارات تحديد النموذج الملائم للمعادلة رقم 1.			
القرار	نتائج الاختبار	قاعدة القرار	فروض الاختبار
نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل في تفسير النتائج.	$P = 0.0000$	رفض H_0 إذا كان P دال إحصائياً، وقبول H_0 إذا كان P غير دال إحصائياً.	الخطوة 1: H_0 : النموذج التجميعي pooled أفضل. H_1 : نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل.
نموذج الآثار العشوائية أفضل في تفسير النتائج.	$P = 0.4495$	رفض H_0 إذا كان P دال إحصائياً، وقبول H_0 إذا كان P غير دال إحصائياً.	الخطوة 2: (اختبار Hausman): H_0 : نموذج الآثار العشوائية أفضل. H_1 : نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل.
نموذج الآثار العشوائية أفضل في تفسير النتائج.	$P = 0.0000$	رفض H_0 إذا كان P دال إحصائياً، وقبول H_0 إذا كان P غير دال إحصائياً.	الخطوة 3: H_0 : النموذج التجميعي pooled أفضل. H_1 : نموذج الآثار العشوائية أفضل.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 12. EIEWS.

4.8: نتائج انحدار النموذج الأول.

يعرض الجدول رقم (3) نتائج النموذج الأول للمعادلة رقم (1).

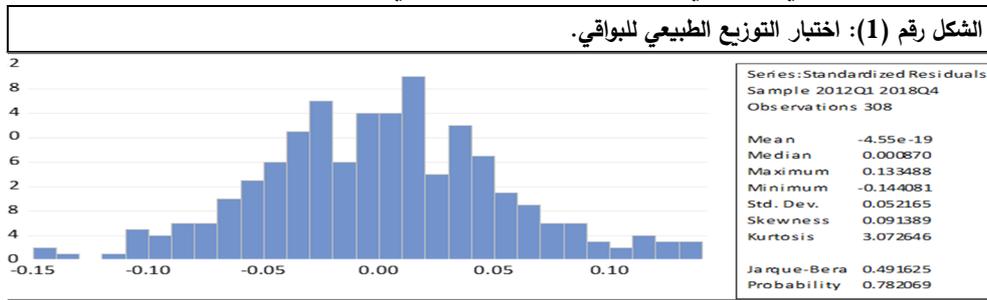
الجدول رقم (3): نتائج OLS للنموذج الأول.				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0399	2.064030	0.025721	0.053089	C
0.0000	6.500895	0.041086	0.267097	LCO
0.0014	3.234747	0.060342	0.195191	CHNPL
0.0026	3.040636	0.019377	0.058920	CHLOAN
0.0000	6.914170	0.051975	0.359366	LASTNPL
	0.767581	Adjusted R-squared	0.770639	R-squared
	0.000000	Prob(F-statistic)	251.9953	F-statistic

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 12. EIEWS.

يظهر الجدول رقم (3) أثر المكونات الإجبارية (غير الاختيارية) في مخصص خسائر القروض. يُلاحظ أنّ قيمة معامل التحديد 0.77، ومعامل التحديد المعدل 0.76، أي إنّ 76% من التغيرات الحاصلة في مخصص خسائر القروض يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما يظهر أنّ جميع المتغيرات تؤثر بشكل إيجابي في تشكل مخصص خسائر القروض (كما هو متوقع)، وأنّ النموذج ككل مناسب ودال إحصائياً.

5.8: نتائج اختبارات جودة بواقي النموذج

1.5.8: اختبار التوزيع الطبيعي Normality test: يُعدّ خضوع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي من خصائص النموذج الجيد. تنصّ الفرضية العدم لهذا الاختبار على أنّ البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، بينما تنصّ الفرضية البديلة على أنّ سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي. يعرض الشكل رقم (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج. نلاحظ أنّ القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera أكبر من 0.05، وهذا يعني أنّ بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.



المصدر: نتائج مخرجات 12. EViews.

6.8: اختبارات استقرار المتغيرات

يعرض الجدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثاني.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test للمتغيرات المدروسة في النموذج الثاني.

Integrated degree	Phillips Perron		Lm, Pesaran and Shin		Levin, Lin and Chu		Variable
	First diff	Level	First diff	Level	First diff	Level	
I(0)	-----	Stat: 57.13	-----	Stat: -3.21	-----	Stat: -2.27	DLLA
I(1)	Stat: 232.6	Stat: 32.13	Stat: -8.9	Stat: -0.9	-----	Stat: -1.4	BankRisk
I(0)	Stat: 172.1	Stat: 24.15	-----	Stat: -1.5	-----	Stat: -1.6	EBTP
I(1)	Stat: 122.6	Stat: 4.96	Stat: -4.34	Stat: 2.69	Stat: -5.69	Stat: 0.05	EQTA
I(1)	Stat: 217.7	Stat: 8.09	Stat: -10.1	Stat: 2.09	Stat: -10.3	Stat: -0.83	Size

I(0)	-----	Stat: - 30.6	-----	Stat: - 5.12	-----	Stat: - 2.98	INF
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews. 12.							

بالنظر إلى النتائج السابقة نجد أن المتغيرات DLLA، EBTP، INF مستقرة عند المستوى، بينما المتغيرات BankRisk، EATQ، Size مستقرة عند الفرق الأول. لا يوجد أي من المتغيرات مستقرًا عند الفرق الثاني. لذلك ستعتمد الدراسة على استخدام نموذج ARDL الانحدار الذاتي الموزع لاختبار العلاقة بين المخاطر المصرفية وجودة التقارير المالية.

7.8: نتائج تطبيق نموذج ARDL

يعرض الجدول رقم (5) نتائج تطبيق نموذج ARDL والذي تم فيه اختبار مؤشر جودة التقارير المالية وهو حجم المخصصات الاختيارية Discretionary Accruals كمتغير تابع ومؤشر المخاطر المصرفية كمتغير مستقل BankRisk. وكل من نسبة رأس المال المصرفي بالنسبة لإجمالي الأصول EQTA، والدخل قبل الضريبة والمخصصات Incombtp، والعائد على الأصول Earnta، وحجم المصرف، والتضخم كمتغيرات ضابطة. وتم الاعتماد على معيار Akaike Info Criterion (AIC) من أجل اختيار النموذج الأمثل من حيث فترات الإبطاء وتم اختيار النموذج الذي يحتوي جميع المتغيرات بفترتي إبطاء.

$$\Delta DLLP_{it} = \theta_i [DLLP_{i,t-1} - \gamma_j X_{i,t-1}] + \delta_i \Delta DLLP_{i,t-1} + \beta_{1ij} \Delta X_{i,t} + \beta_{2ij} \Delta X_{i,t-1} + \alpha_i + e_{it}$$

حيث: $\Delta DLLP_{it}$: التغير في المخصصات الاختيارية

$[DLLP_{i,t-1} - \gamma_j X_{i,t-1}]$: تركيبة تصحيح الخطأ

γ_j : معاملات العلاقة في الأجل الطويل بين المخصصات الاختيارية وبين المخاطر المصرفية، والمتغيرات الضابطة.

β_{2ij} ، β_{1ij} : معاملات العلاقة قصيرة الأجل بين المخصصات الاختيارية وبين المخاطر المصرفية والمتغيرات الضابطة.

θ_i : معامل تصحيح الخطأ (سرعة تصحيح الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة طويلة الأجل).

الجدول رقم (5): نتائج تطبيق نموذج ARDL				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0000	5.758363	0.030557	0.175960	BANK_RISK
0.8088	0.242470	0.060513	0.014673	EQTA
0.0000	5.508098	0.228550	1.258873	EBTP
0.2316	1.201728	0.011882	0.014279	INF
0.0000	-6.165971	0.374697	-2.310374	EARNTA
0.0001	4.140339	0.008428	0.034894	SIZE

Short Run Equation				
0.0148	-2.469468	0.093355	-0.230538	COINTEQ01
0.7611	-0.304631	0.116524	-0.035497	D(DLLP(-1))
0.2741	-1.098251	0.116451	-0.127892	D(BANK_RISK)
0.1156	-1.583898	0.101066	-0.160078	D(BANK_RISK(-1))
0.6641	0.435161	0.166297	0.072366	D(EQTA)
0.9531	0.058938	0.385723	0.022734	D(EQTA(-1))
0.0001	-3.938599	0.092808	-0.365534	D(EBTP)
0.0678	-1.841288	0.109157	-0.200990	D(EBTP(-1))
0.8826	-0.147911	0.014002	-0.002071	D(INF)
0.9500	-0.062834	0.005578	-0.000350	D(INF(-1))
0.0042	2.913885	0.260520	0.759125	D(EARNTA)
0.1312	1.518794	0.183737	0.279059	D(EARNTA(-1))
0.6641	-0.435277	0.050328	-0.021906	D(SIZE)
0.7795	-0.280470	0.048369	-0.013566	D(SIZE(-1))
0.0153	-2.456105	0.064564	-0.158576	C
Log likelihood 852.6667				
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 12.EVIEWS.				

أظهرت نتائج العلاقة طويلة الأجل Long Run Equation، أنّ معامل المخاطر المصرفية يدخل معادلة النموذج بإشارة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1%. هذا يعني أنّ ازدياد نسبة المخاطر المصرفية تساهم في زيادة المخصصات الاختيارية وفي زيادة ممارسات إدارة الأرباح على المدى الطويل. وهذه النتيجة تتسجم مع حقيقة أنّ زيادة اندماج المصارف التجارية في الأنشطة الخطرة بهدف زيادة معدل الأرباح وإرضاء الملاك يدفع المدراء لاقتطاع مخصصات عن خسائر القروض بمعدل مرتفع ويزيد الضغوطات عليهم لإظهار صافي الربح عند مستوياته المتوقعة. تتعزز هذه النتيجة بالنظر إلى معامل الأرباح قبل الضرائب والمخصصات (والمسمى أيضاً بمعامل إدارة الأرباح) والذي يدخل النموذج أيضاً بإشارة موجبة وذات دلالة إحصائية، أي إنّ ازدياد معدل الربح على الأنشطة المصرفية (قبل الضرائب) والذي يترجم انخفاض الخسائر لا يساهم في تحقيق ثبات نسبي في المخصصات الاختيارية وإتّما يستمر المدراء في إجراء تغيير مستمر في هذه الأخيرة وهذا التغيير يزداد مع ازدياد نسبة الأرباح المحققة. بالنظر إلى معامل متغير نسبة صافي الربح بعد الضريبة فإنه يظهر وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية. من الجدير ملاحظته أنّ قيمة هذا المعامل أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلى ارتفاع مرونة المخصصات الاختيارية تجاه التغيرات في صافي الربح بعد الضريبة.

لم يظهر معامل نسبة الملاءة المالية أيّ تأثير ذي دلالة إحصائية في التغيرات في حجم المخصصات الاختيارية، مما يدل على أنّ المدراء لا يراعون عند إحداث التغيرات في هذه المخصصات معايير الاتفاقيات التنظيمية المتعلقة بمستويات رأس المال المطلوب الاحتفاظ بها. من

الجدير ذكره، أنّ مخصصات خسائر القروض تعتبر من أهمّ مكونات رأس المال التنظيمي، وهذا الأخير كما هو معروف مكون من رصيد رأس المال الأساسي Common Equity Tier1 CET بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة. بمعنى أنه من المفروض أنّ أيّ تغيير في المخصصات يجب أن يتمّ بالانسجام مع حجم رأس المال من نوع CET. لكن النتيجة التي تمّ التوصل إليها في هذه الدراسة أنّ حجم هذا الأخير لا يلعب دوراً في شرح التقلبات في مخصص خسائر القروض وبالتالي يقدم هذا الأمر دليلاً إضافياً على انخراط المدراء في ممارسة إدارة الأرباح من خلال التأثير في حجم مخصصات الخسائر الاختيارية بمعزل عن مستويات رأس المال المتوفرة. تتسجم هذه النتيجة مع النتائج التي أظهرتها دراسة (Olson & Zoubi, 2014) والتي تم تبريرها بأن البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت تتمتع برأس مال جيد تاريخياً ولم تكن بحاجة إلى استخدام المخصصات لتلبية متطلبات رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل الثانية. أما بالنسبة إلى المتغير الذي يقيس حجم المصارف المدروسة في العينة، فإنه يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل وموجبة بين حجم المصرف وبين حجم التغيير في المخصصات الاختيارية، أي إنّ زيادة حجم المصرف يزيد الحافز لدى المدراء لإحداث تغيرات اختيارية في المخصصات وبممارسة تلاعب في أرباح المصارف التي يعملون بها. لم تظهر الدراسات السابقة موقفاً موحداً تجاه إشارة هذا المتغير إلا أنها أجمعت أن لهذا المتغير تأثير في القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية، تتفق النتيجة مع دراسة (Hansen, 2015) من ناحية الإشارة، إلا أنها تخالف الأدلة التي قدمتها دراسة (Kanagaretnam et al., 2005) بأن حجم المصرف (SIZE) له علاقة سلبية ودالة إحصائياً.

بالنظر إلى معامل تصحيح الخطأ، فإنه يدخل النموذج بالإشارة الصحيحة السالبة والأقل من الواحد الصحيح وبدلالة إحصائية ويبلغ مقدار -0.23، والذي يقيس نسبة انحراف قيمة المخصصات الاختيارية عن المستوى التوازني نتيجة صدمة في متغيرات النموذج. هذا يعني أنّ أيّ انحراف قصير الأجل عن خصائص العلاقة طويلة الأجل بين المخصصات الاختيارية وبين المخاطر المصرفية والمتغيرات الضابطة سيتم تصحيحه بمقدار 23% في الربع الواحد، أي إنّ التصحيح التام للعلاقة بين المتغيرات محل الدراسة يحتاج إلى ثلاثة أرباع (تسعة أشهر). مما يدل على ثبات العلاقة الموجبة طويلة الأجل بين المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية المختلفة وبين حجم التغيرات في المخصصات الاختيارية. الجدير بالتنويه إليه، أنّ المعاملات المرتبطة بمتغير نسبة الأرباح قبل الضرائب والمخصصات أظهرت آثاراً سلبية وذات دلالة إحصائية في المدى القصير، على عكس أثر هذا المتغير في المدى الطويل، أي إنّ ازدياد الأرباح قبل الضرائب والمخصصات لم يساهم بثبات في تخفيض المخصصات الاختيارية إلا لفترة ربع أو ربعين لكن سرعان ما يتلاشى هذا الأثر ويتحول

إلى تأثير موجب في الأجل الطويل (9 أشهر). هذا يشكل دليلاً إضافياً على تلاعب المدراء بالمصارف بالأرباح حيث إنَّ التغير الإيجابي في الأرباح قبل الضريبة والمخصصات لا يساهم على المدى الطويل في تخفيض التقلبات في المخصصات الاختيارية.

تتماشى هذه النتائج مع حجج DeYoung and Roland (2001) بأنَّ الانخراط في أنشطة غير تقليدية يؤدي إلى تفاقم مشاكل المخاطر الأخلاقية، ويضعف رزمة البنوك، ويخلق المزيد من الإيرادات المتقلبة، وبالتالي يوفر حوافز لمديري البنوك للتلاعب بالأرقام المحاسبية. كما تتماشى مع دراسة (Guo et al., 2021) التي وجدت أنَّ هناك تأثيراً إيجابياً للأنشطة المصرفية غير التقليدية في جودة التقارير المالية للبنوك. كما تتفق مع دراسة (Walker et al., 2013) التي أثبتت أنَّ جودة التقارير المالية لا تتحدّد فقط من خلال معايير المحاسبة، وأنَّ هناك عوامل أخرى قادرة على تحديد جودة القوائم المالية أكثر من المعايير المحاسبية، وقد أثبتت الدراسة الحالية أنَّ المخاطر المصرفية تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحديد جودة التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

9. الاستنتاجات والتوصيات

تناولت هذه الدراسة حيثيات العلاقة بين المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية وبين مستوى جودة التقارير المالية معبراً عنها بحجم المخصصات الاختيارية المحتفظ بها من قبل المدراء. تأتي أهمية هذا الموضوع من حيث تعدد آليات الربط بين هذين المتغيرين. فمن ناحية تشكل المخاطر المصرفية نقطة الأساس في تقدير معدل العائد المطلوب من قبل الملاك أو حملة الأسهم على نشاط مصارفهم، هذا العائد الذي يرتبط مباشرة في أهم أدوات ممارسات إدارة الأرباح وهي مخصصات خسائر النشاط الإقراضي والذي يمثل بدوره أهم الأنشطة التقليدية في المصارف السورية ذات الارتباط المتواضع نسبياً بالأنشطة السوقية الضعيفة بحدّ ذاتها. من ناحية أخرى، يندرج سياق دراسة العلاقة بين المتغيرات ذات الصلة ضمن الوقوف على مدى التزام المدراء في المصارف التجارية السورية في الاحتفاظ بمكونات رأس المال كافية لتغطية المخاطر في بيئة تعاني بالأساس من ارتفاع في معدلات عدم التأكد نتيجة ظروف الحرب في سورية.

انطلاقاً من حيثيات السابقة تم اختيار مؤشرات المتغيرات المعنية بدقة، حيث قياس المخاطر المصرفية الإجمالية بجمع مقياس مخاطر الائتمان (RWA)، ومقياس المخاطر السوقية والتشغيلية والتي تشكل مجملها المقام في نسبة الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي Capital Adequacy Ratio. أما فيما يتعلق بمؤشر جودة التقارير المالية فقد تمّ الاعتماد على القيمة المطلقة للمخصصات الاختيارية، والتي تمّ تقديرها من خلال نموذج Jones. لذلك تمّ في هذه الدراسة تقسيم

المبحث العملي إلى قسمين، تناول القسم الأول تقدير المخصصات الاختيارية والتي تمثل القيمة المطلقة لبواقلي نموذج Jones. أما في القسم الثاني فقد تم إجراء الانحدار المتعدد لهذه البواقلي على مؤشر المخاطر المصرفية الإجمالي مع استخدام نسب رأس المال، الأرباح قبل الضرائب والمخصصات، صافي الربح، حجم المصرف والتضخم كمتغيرات ضابطة. تم استخدام أسلوب الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) من أجل تقدير النموذج السابق، والأهمية في ذلك أن هذا النموذج ينسجم مع هدف البحث في فحص مدى ثبات العلاقة طويلة الأجل بين المخاطر المصرفية وجودة التقارير المالية، مع عدم إهمال خصوصية المعلومات عن تقلبات العلاقة قصيرة الأجل بين هذه المتغيرات.

توصلت الدراسة لدى فحصها للعلاقة بين المخاطر المصرفية والمخصصات الاختيارية، أن ارتفاع اندماج المصارف بالأنشطة الخطرة يزيد من حافز المدراء على الانخراط بممارسات إدارة الأرباح على المدى الطويل Long Run Relationship، أي إن سلوك المدراء في اختيار الاستثمار في الأنشطة الخطرة يتطلب منهم العمل على إظهار أن الأرباح المحققة تنسجم مع حجم هذه المخاطر. وقد قدمت الدراسة دليلاً لهذا الأمر من خلال النظر إلى العلاقة طويلة الأجل والإيجابية بين حجم الأرباح قبل الضرائب والمخصصات (EBTP) مع حجم اقتطاعات احتياطات خسائر القروض الاختيارية. أي كلما كانت الأرباح المحققة من الأنشطة المصرفية أكبر زادت رغبة المدراء في اقتطاع مخصصات خسائر أكبر وهذا ما يدعى بسلوك المعاكس لدورة الأرباح Counter-Cyclical. الجدير بالذكر أن اتفاقية بازل الثالثة أوصت باقتطاع ما نطلق عليه احتياطي الحفاظ على رأس المال Capital Conservative Reserve، أي بزيادة مستويات رأس المال من المرتبة الأولى Tier 1 Capital كلما تحسنت الدورة الاقتصادية. لكن مع التشديد أن تكون زيادة مكونات رأس المال المذكور حصرياً من النوع CET Common Equity Tier 1، وليس من خلال زيادة مكون مخصصات خسائر القروض. وهذا ينسجم بالطبع مع النتيجة التي توصلت إليها الدراسة من خلال العلاقة السالبة وذات الدلالة الإحصائية بين نسبة الملاءة المالية وبين حجم المخصصات الاختيارية، أي إن تقلبات رأس المال تزامنت مع تقلبات معاكسة لها في المخصصات. لذلك تفترض الدراسة أن زيادة صافي الربح قبل الضريبة والمخصص دفع المدراء إلى تخفيض نسبة رأس المال من النوع CET، وزيادة مخصصات الخسائر الاختيارية.

هذه النتائج في العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة تم تأكيدها من خلال معامل تصحيح الخطأ السالب وذي الدلالة الإحصائية. مما يدل أن أي انحراف قصير الأجل بين متغير المخاطر المصرفية وبين حجم المخصصات الاختيارية يتم تصحيحه خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أرباع

(تبعاً لتكرار البيانات المستخدمة). وهذا ما ينسجم مع فكرة أنّ المدراء عادة ما يحاولون إظهار تغيرات إيجابية في أرباحهم في نهاية الربع الرابع للسنة المالية. أي تفترض الدراسة أنّ الانحراف في العلاقة المحقق في الربع الأول يتم تصحيحه بعد ثلاثة أرباع (في الربع الرابع) والأخير من السنة المالية. على ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بالآتي:

ضرورة تحقيق الانسجام بين سياسات إدارة المخاطر المصرفية وبين سياسات الإفصاح المالي خاصة فيما يتعلق بالتدقيق أكثر في مكونات رأس المال التنظيمي التي تحتفظ فيه المصارف العاملة في سورية. فمع التمعّن أكثر في مكونات رأس المال نجد أنها تتكون في معظمها من مخصصات واقتطاعات أعلى بكثير من مكون رأس المال الأساسي CET. فارتفاع نسبة رأس المال لدى المصارف السورية يبدو جيداً من وجهة نظر الإفصاح المحاسبي لكن هذا الأمر فقط من بعيد، أي بالنظر والتدقيق يبدو أنّ الأمر لا ينسجم مع توصيات اتفاقيات بازل والتي تشدد باستمرار أنّ رأس المال الأولي أو رأس المال من نوع CET، يجب أن يكون أعلى أو على الأقل يساوي المكونات الأخرى لرأس المال (كمخصصات القطع البنوي واحتياطيات بيع الأصول) هذا من وجهة نظر بازل الثانية. أما اتفاقية بازل الثالثة المحدثة فقد شددت أيضاً على ضرورة أن تشكل نسبة رأس المال من الأسهم العادية من نوع CET على الأقل 4.5% من إجمالي الأصول الخطرة، أما نسبة المخصصات يجب ألا تتعدى نسبة 1.5%. وهذا الأمر كما رأينا لا يتم تطبيقه من قبل المدراء في المصارف السورية المدروسة في هذا البحث. لذلك ينصح في تشديد الرقابة على سياسة المدراء في الإفصاح بشكل أكثر دقة على سياسة المخصصات المتبعة وجعلها منسجمة أكثر مع المعايير الدولية.

من الدراسات المستقبلية والتي يمكن أن تشكل امتداداً لهذه الدراسة هي دراسة العلاقة بين مخاطر السيولة وبين جودة التقارير المالية كون مخاطر السيولة تشكل أيضاً نوعاً من المخاطر التي يمكن أن تؤثر على سلوك المدراء في إدارة أرباحهم. كون هذه الأرباح تشكل عنصراً هاماً في تحقيق الاستقرار وكسب ثقة أصحاب مصادر التمويل، هذه المصادر التي تشكل أهم عناصر إدارة السيولة الحديثة لدى المصارف. كما يمكن للأبحاث المستقبلية أن تتحقق بشكل أكبر في مكونات تدفقات الإيرادات المصرفية (الفوائد - الرسوم) وتأثيرها على مختلف أصحاب المصلحة. قد تكون مثل هذه الدراسات مفيدة للمنظمين في مختلف هيئات الرقابة لدعم المصلحة العامة. كما يمكن اختبار تأثير عوامل أخرى للسياق التنظيمي الداخلي أو الخارجي في جودة التقارير المالية المصرفية.

10. المراجع

1.10: المراجع العربية

1. rishu, badie aldiyn. (2013). jawdat altaqarir almalia (aleawamil almuathirat wawasayil alqiasi): dirasat maydaniat fi biyat al'aemal almisriati. almajalat aleamaliat altijarat waltamwili, 33(1), 149-196.

2. shhidi, razan & aleisaa, dahaa muhamad. (2018). 'athar hawkamat alsharikat fi jawdat altaqarir almalia (dirasat tatbiqiat ealaa hayyat al'awraq wal'aswaq almaliat alsuwriati). majalat jamieat alquds almaftuhat lilbuhuth al'iinsaniat walajtima'iat, 2(44).

2.10: المراجع الأجنبية

1. Baig, M., & Khan, S. A. (2016). Impact of IFRS on earnings management: Comparison of pre-post IFRS era in Pakistan. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 230, 343-350.
2. Beaver, W. H., & Engel, E. E. (1996). Discretionary behavior with respect to allowances for loan losses and the behavior of security prices. *Journal of accounting and economics*, 22(1-3), 177-206.
3. BIS. (2010). *Basel Committee on Banking Supervision*, 2010.
4. Choi, T., & Pae, J. (2011). Business Ethics and Financial Reporting Quality: Evidence from Korea. *Journal of Business Ethics*, (10551-011-0871-4).
5. Cormier, D., Ledoux, M. J., & Villeneuve, G. (2015). Value relevance of discretionary accruals under environmental uncertainty: the incidence of IFRS and the country's legal regime. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 11(2), 161-187.
6. DeYoung, R., & Roland, K. P. (2001). Product mix and earnings volatility at commercial banks: Evidence from a degree of total leverage model. *Journal of Financial Intermediation*, 10(1), 54-84.
7. Gajevszky, A. (2015). Assessing financial Reporting Quality: Evidence from Romania. *Audit Financiar*, (1583- 5812;).
8. Guo, M., Jin, J., Liu, Y., & Nainar, S. K. (2021). Non-traditional Banking Activities and Bank Financial Reporting Quality. *Asia-Pacific Journal of Financial Studies*, 50(2), 238-264.
9. Hansen, G. (2015). Predicting loan loss provisions by including loan type characteristics. *International Journal of Business and Finance Research*, 9(2), 53-67.
10. Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting horizons*, 13(4), 365-383.
11. Herath, S. K., & Albarqi, N. (2017). Financial reporting quality: A literature review. *International Journal of Business Management and Commerce*, 2(2), 1-14.
12. Islami, A. Y., Tham, J., Azam, S. F., Yusuf, E., & Ahmad, A. (2019). The analysis of factors influencing earning management of conventional private banking in Indonesia. *The Journal of Social Sciences Research*, 5(4), 912-917.
13. Junior, D. B. C. V., Ohlson, M. P., Lourenco, I. M. E. C., & De Lima, G. A. S. F. (2018). Mandatory adoption of IFRS and earnings management in emerging countries: the role of national culture. *Mandatory adoption of IFRS and earnings management in emerging countries: the role of national culture*.
14. Kanagaretnam, K., Lobo, G. J., & Mathieu, R. (2004). Earnings management to reduce earnings variability: evidence from bank loan loss provisions. *Review of Accounting and Finance*.
15. Kanagaretnam, K., Lobo, G. J., & Yang, D. H. (2005). Determinants of signaling by banks through loan loss provisions. *Journal of Business Research*, 58(3), 312-320.
16. Metlej, G., Zalzali, Y., & Farhat, M. (2021). The Impact of the Implementation of Financial Risks Management on the Disclosure Quality of Financial Reports. *International Journal of Economics and Finance*, 13(9), 1-61.
17. Mongrut, S., & Winkelried, D. (2019). Unintended effects of IFRS adoption on earnings management: The case of Latin America. *Emerging Markets Review*, 38, 377-388.
18. Olson, D., & Zoubi, T. A. (2014). The determinants of loan loss and allowances for MENA banks: Simultaneous equation and three-stage approaches. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*.
19. Peña, H. F. P., & Franco, J. B. (2017). Impact of IFRS on the quality of financial information in the United Kingdom and France: Evidence from a new perspective. *Intangible Capital*, 13(4), 850-878.
20. Pounder, B. (Ed.). (2013). *Measuring Accounting Quality*. STRATEGIC FINANCE.
21. Religiosa, M. W., & Surjandari, D. A. (2021). The Relation of Company Risk, Liquidity, Leverage, Capital Adequacy and Earning Management: Evidence from Indonesia Banking Companies. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 12(1), 1-1.
22. Ryan, S., (2007), *Financial instruments & institutions - accounting and disclosure rules* (2nd edition), Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, Inc.

23. Usman, S. H. (2013). Financial reporting quality, does monitoring characteristics matter? An empirical analysis of Nigerian manufacturing sector. *The Business and Management Review*, 3(2), 148–161.
24. Van Gestel, T., & Baesens, B. (2009). *Credit Risk Management: Basic concepts: Financial risk components, Rating analysis, models, economic and regulatory capital*. Oxford University Press.
25. vanOosterbosch, R. J. (2010). *Earnings Management in the Banking Industry: The consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions*.
26. Walker, M., Zeng, C., & Lee, E. (2013). Does IFRS Convergence Affect Financial Reporting Quality in China? *The Association of Chartered Certified Accountants*.